جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بأسيوط
المجـــلة العلميـــة

المغالطة في التفسير

إعداد
د/ أحمد بن عبدالله بن علي الدروبي
الأستاذ المشارك في التفسير وعلوم القرآن – جامعة أم القرى
معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها

(العدد الثاني والثلاثون الإصدار الثاني يوليو ٢٠٢٠م الجزء الثاني)

المغالطة في التفسير

أحمد بن عبدالله بن علي الدروبي.
قسم التفسير وعلوم القرآن ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
البريد الالكتروني: aadrobi@uqu.edu.sa

ملخص البحث:

هذا البحث يناقش مسألة مهمة من مسائل التفسير وهي مسألة المغالطات التي تقع من كثير ممن تصدى للتفسير في القديم والحديث بينت فيه معنى المغالطة والمقصود منها في البحث وهي تفسير القرآن بطريق خاطئ لإثبات قول أو مذهب بقصد التضليل، ثم بينت أقسامها وأنها يمكن أن تكون عن هوى أو عن جهل أو تجمع بين الأمرين، وبينت دوافعها وهي: التعصب للمذهب أو الآباء ، وخطأ مصادر الاستدلال، وخطأ طريقة الاستدلال، والكبر والبطر، ثم مثلت لأكثر المذاهب شيوعًا في القديم والحديث وهي مذهب الشيعة ومذهب الصوفية ومذهب المعتزلة، ولم أقصد الاستيعاب بل التمثيل فقط، وبينت من خلال الأمثلة مغالطاتهم لإثبات مذاهبهم الباطلة في مسألة الإمامة عند الشيعة، ومسألة الرؤية عند المعتزلة، وتفسير أبي عبدالرحمن السلمي لقوله تعالى (بسم الله) بما لا يوافق منهج المفسرين، وقد خلص البحث إلى نتائج مهمة منها: أهمية هذا الموضوع، و فتح الباب للباحثين لتناوله بتوسع في رسائل الماجستير والدكتوراة، وتناول كافة المذاهب التي اتخذت من التفسير الخاطيء المملوء بالمغالطات والتشغيبات طريقا لإثبات مذاهبها، وأن المغالطات شملت أصول الدين واللغة والمعقول والمنقول.

الكلمات المفتاحية: التفسير ، الإمامة ، الرؤية ، الخاطئ ، الصوفية ، المعتزلة ، الشيعة، مغالطة.

Chicanery in Exegesis

Ahmed bin Abdullah bin Ali Al-Drobi.

Department of Exegesis and Quranic Sciences, College of Sharia and Islamic Studies, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: aadrobi@uqu.edu.sa.

Abstract:

This research paper discusses an important issue of the Qur'an exegesis and interpretation, namely chicanery that many exegetes, in the past and the present, made use of in their interpretations. It clarifies the meaning of chicanery as the interpretation of the Qur'an in a wrong way to prove a certain argument or doctrine with the intention of misleading people. It explains kinds of chicanery that could be associated with bias and/or ignorance. The present researcher explores chicanery motives, which are: bias in favor of one's doctrine or predecessors, error of reasoning sources, error of reasoning method, vanity and conceit. I illustrate these points with examples drawn from the most common doctrines in the past and present, namely the Shiites, the Sufis and the Muʿ tazila. I only mean to give examples, not a comprehensive account, to show their use of chicanery to prove their false doctrines on the issue of the *Imamate* (religious leadership) according to the Shiites' view, the issue of seeing God according to the Muʿ azila view. I cite the interpretation provided by the exegete ʾ Abu ʿ Abdur-Raḥ mān As-

Sulamī on *bism il-Lāh* (in the Name of God). His interpretation does not agree with the approach adopted by other exegetes. This research paper concludes with some significant results such as the paramount importance of studying this topic that opens the gates for other researchers to explore this point in depth in Masters and PhD theses and to scrutinize all the doctrines that made use of wrong interpretation full of fallacies and chicanery as a way to prove their doctrines. It also concludes that fallacies and chicanery found their way in the disciplines of theology, language, reasoned evidence, and quoted evidence.

Keywords: Qur'an interpretation and exegesis، The imamate، God's seeing، sinner، The Sufis، The Muʿ tazila، The Shiites، Chicanery.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإن كتاب الله هو الحجة البالغة على الخلق، وهو الهدى الذي أبقاه الله نورًا يستضاء به، أنزله بلسان عربي مبين، واضح البيان، محكم السبك والبنيان، ساطع البرهان، محفوظ من الزيادة والنقصان، ألجمت فصاحته بلاغة البلغاء، وعجزت عن الإتيان بمثله مصاقع الفصحاء، فالحمد لله الذي اختص هذه الأمة به، وجعلها خير أمة.

وقد جعل الله للقرآن الكريم المنزلة الرفيعة والمكانة العالية بما خصه من الخصائص الشريفة التي أهمها أنه كلامه سبحانه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهيأ له من أسباب الحفظ ما يحقق وعده حيث قال في سورة الحجر: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، ومن صور حفظه: حفظه من تأويلات المبطلين وتحريف الغالين ببيان أهل العلم لفساد أقوالهم ونقض حججهم.

وكم من مبطل جاهل تصدى لتفسير القرآن لا ليبينه بل ليطعن فيه، أو ليستدل على فساد مذهبه بتحريف الكلم عن مواضعه، غير ملتزم ببيان الحق واتباع طرقه في التفسير والاستدلال، بل بمغالطة ما استقر من قواعد التفسير وبدهياته، فكان لزامًا على الباحثين في مجال التفسير التنبيه على هؤلاء، وعلى خطئهم، والتحذير من طريقتهم، ومن هنا جاءت فكرة البحث الذي أسميته: (المغالطة في التفسير).

مشكلة البحث:

هي كثرة المغالطة في تفسير القرآن، وخطورة ذلك لا سيما في هذا العصر الذي توسعت فيه الاتصالات فصار كل صاحب بدعة ينشر بدعته، ويستدل لها من القرآن الكريم استدلالًا خاطئًا مخالفًا لقواعد التفسير والاستدلال ليدلس به على الناس.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان فساد هذه الاستدلالات، ودوافعها، والتحذير من سلوك سبيل أصحابها، وبيان أسس الرد عليها وتفنيدها.

الدراسات السابقة:

لا أعلم حسب اطلاعي بحثًا يناقش المغالطة في التفسير من حيث هي، وإن كانت مضمنة في كتب التفسير وكتب العقائد عند مناقشة الأقوال المخالفة لمنهج الحق، ويتداخل هذا الموضوع مع ما كتب في أسباب الخطأ في التفسير، وأبرز ما كتب في ذلك كتاب (أسباب الخطأ في التفسير – دراسة تأصيلية) لطاهر محمود محمد يعقوب، وأصله رسالة جامعية لمرحلة الدكتوراة مقدمة للجامعة الإسلامية.

خطة البحث:

وقد جعلته في مقدمة هي هذه، ومبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

المبحث الأول: الجانب النظري وفيه:

المطلب الأول: تعريف التفسير، وأقسامه.

المطلب الثاني: تعريف المغالطة، وأقسامها ودوافعها.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي وفيه نماذج لمغالطة أبرز الفرق:

المطلب الأول: الشيعة.

المطلب الثاني: الصوفية.

المطلب الثالث: المعتزلة.

هذا وأسأل الله أن يوفقنا في الذود عن كتابه والدفاع عن سنة نبينا محمد ، وأن يغفر الزلل ويتجاوز عن الخلل، إنه أكرم مسؤول. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول
الجانب النظري

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: تعريف التفسير، وأقسامه.

المطلب الثاني: تعريف المغالطة، وأقسامها ودوافعها.

المطلب الأول
تعريف التفسير، وأقسامه

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف التفسير

التفسير لغة: قال ابن فارس: الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه، من ذلك الفسر، يقال: فسرت الشيء وفسرته، والفسر والتفسرة نظر الطبيب إلى الماء وحكمه فيه.(١)

قال ابن منظور: الفسر: البيان، فسر الشيء يفسِره -بالكسر- ويفسُره -بالضم- فسرًا، وفسَّرَه: أبانه، والتفسير مثله، ابن الأعرابي: التفسير والتأويل والمعنى واحد. وقوله عز وجل: { {وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا}}(٢)، الفسر: كشف المغطى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل، والتأويل: رد أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر. واستفسرته كذا أي سألته أن يفسره لي. والفسر: نظر الطبيب إلى الماء، وكذلك التفسرة، قال الجوهري: وأظنه مولدا، وقيل: التفسرة البول الذي

(١) معجم مقاييس اللغة ٤/٥٠٤.

(٢) الفرقان: ٣٣.

يستدل به على المرض، وينظر فيه الأطباء يستدلون بلونه على علة العليل، وهو اسم كالتنهية، وكل شيء يعرف به تفسير الشيء ومعناه، فهو تفسرته.(١)

قال السيوطي: التفسير (تفعيل) من الفسر وهو البيان والكشف، ويقال هو مقلوب السفر؛ تقول: أسفر الصبح إذا أضاء، وقيل مأخوذ من التفسرة وهي اسم لما يعرف به الطبيب المرض.(٢)

ويتضح مما تقدم أن التفسير في اللغة يدل على أصل واحد هو البيان والإيضاح.

التفسير اصطلاحًا: لا يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فهو بمعنى البيان والإيضاح، لكنه بيان وإيضاح مخصوص يقصد به فهم كتاب الله عز وجل، قال الزركشي: التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه.(٣)

المسألة الثانية: أقسام التفسير.

معلوم عند أهل العلم أن التفسير ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: التفسير بالمأثور، وهو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بيانًا لمراد الله تعالى من كتابه.(٤)

---

(١) لسان العرب ٥/٥٥. (فسر)، وانظر: تاج العروس ٣٢/٢٨ وما بعدها، الصحاح ٧٨١/٢.

(٢) الإتقان ٤٦٠/٤.

(٣) البرهان ١٣/١. وانظر: التفسير اللغوي للقرآن لمساعد الطيار ص ٢٤ وفيه استقصاء لتعريفات العلماء للتفسير.

(٤) مناهل العرفان ١٢/٢، التفسير والمفسرون ١١٢/١، فصول في أصول التفسير لمساعد الطيار ص ٧٣.

القسم الثاني: التفسير بالرأي، وهو: ما يعتمد فيه المفسر في بيان المعنى على فهمه الخاص واستنباطه بالرأي المجرد.(١)

وقد قسم العلماء التفسير بالرأي؛ فجعلوا منه محمودًا ومذمومًا:

أما المحمود فهو ماكان مستندًا على مستند صحيح لا يتعارض مع أصل أو نص.

وأما المذموم فبخلاف المحمود، أي: ماكان مستنده غير صحيح أو تعارض مع أصل أو نص.

وقد جاءت الآيات والأحاديث في التحذير منه، ومنها:

قوله تعالى في سورة الأعراف: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}.(٢)

وقول النبي ﷺ: من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار. (٣)

وفي رواية: من قال في القرآن برأيه ....الحديث.(٤)

وهذا الوعيد فيمن تكلم في القرآن برأيه من غير مستند من نقل أو لغة؛ لأنَّ التفسير المستند إلى ما تدل عليه لغة ولا يتعارض مع نصوص الشريعة هو ما سلكه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إذْ ليس المقصود قطعًا الاقتصار على المنقول وترك الاستنباط والاستقلال بالفهم لوجوه:

---

(١) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان ص ٣٦٢، فصول في أصول التفسير ص ٦٥-٦٦.

(٢) الأعراف:٣٣.

(٣) أخرجه الترمذي ١٩٩/٥ حديث رقم ٢٩٥٠ وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي ١٩٩/٥ حديث رقم ٢٩٥١ وقال: حديث حسن.

أحدها: أن التفسير بالمأثور عن رسول الله لا ينقل إلا في مواضع قليلة من القرآن، وعلى هذا فيكون ما يقوله ابن عباس وابن مسعود من أنفسهم غير مقبول، ويعد من التفسير بالرأي؛ لأنهم لم يسمعوه من رسول الله ﷺ، وكذا غيرهم من الصحابة ﷺ، وهذا باطل قطعًا.

وثانيهما: أن الصحابة والمفسرين اختلفوا في تفسير بعض الآيات، فقالوا فيها أقاويل مختلفة لا يمكن الجمع بينها، وسماع جميعها من رسول الله ﷺ محال، ولو كان الواحد مسموعًا لرد الباقي، فتبين على القطع أن كل مفسر قال في المعنى بما ظهر له باستنباطه.

وأما النهي الوارد في الأحاديث السابقة فإنه ينزل على أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون له في الشيء رأي، وإليه ميل من طبعه وهواه، فيتأول القرآن على وفق رأيه وهواه ليحتج على تصحيح غرضه، ولو لم يكن له ذلك الرأي والهوى لكان لا يلوح له من القرآن ذلك المعنى، وهذا تارة يكون مع العلم كالذي يحتج ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته وهو يعلم أنه ليس المراد بالآية ذلك ولكن يلبس به على خصمه. وتارة يكون مع الجهل، وذلك إذا كانت الآية محتملة، فيميل فهمه إلى الوجه الذي يوافق غرضه، ويرجح ذلك الجانب برأيه وهواه، فيكون قد فسر برأيه، أي: رأيه هو الذي حمله على ذلك التفسير، ولولا رأيه لما كان يترجح عنده ذلك الوجه. وتارة قد يكون له غرض صحيح فيطلب له دليلًا من القرآن، ويستدل عليه بما يعلم أنه ما أريد به، كمن يدعو إلى الاستغفار بالأسحار فيستدل بقوله ﷺ: ((تسحروا فإن في السحور بركة))، ويزعم أن المراد به التسحر بالذكر وهو يعلم أن المراد به الأكل.

الوجه الثاني: أن يفسر القرآن بظاهر العربية من غير استظهار بالسماع والنقل، ومن غير علم بما فيه من الاختصار والحذف والإضمار والتقديم والتأخير،

فمن لم يُحكِم ظاهرَ التفسير وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثر غلطه، ودخل في زمرة من فسر القرآن بالرأي، مثل قوله تعالى: {وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَاۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْآيَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا} (١) معناه: آيةً مبصرةً فظلموا أنفسهم بقتلها. فالناظر إلى ظاهر العربية يظن أن المراد به أن الناقة كانت مبصرة، ولا يدري بماذا ظلموا، وأنهم ظلموا غيرهم وأنفسهم، فهذا من الحذف والإضمار، وأمثال هذا في القرآن كثير، وما عدا هذين الوجهين فلا يتطرق النهي إليه.(٢)

وفي هذين الوجهين أمثلة واضحة على المغالطة.

المطلب الثاني

تعريف المغالطة وأقسامها ودوافعها

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف المغالطة

المغالطة لغة: مصدر غالط، والغلط مجانبة الصواب.

قال ابن منظور: الغلط: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقد غلط في الأمر يغلط غلطًا، وأغلطه غيره، والعرب تقول: غلط في منطقه، وقال الليث: الغلط كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد. وقد غالطه مغالطة. والمغلطة والأغلوطة: الكلام الذي يغلط فيه ويغالط به، ومنه قولهم: حدثته حديثًا ليس بالأغاليط. والتغليط: أن تقول للرجل غلطت. والمغلطة والأغلوطة: ما يغالط به من المسائل، والجمع الأغاليط.(٣)

---

(١) الإسراء: ٥٩.

(٢) تفسير القرطبي ٣٣/١ بتصرف.

(٣) لسان العرب ٣٦٣/٧ باختصار، المحكم لابن سيده ٤٥٣/٥.

فواضح أن الغلط من غير تعمد، بينما المغالطة تقع بتعمد.

قال الجرجاني: المغالطة: قياس فاسد إما من جهة الصورة أو من جهة المادة...، وقيل: المغالطة: مركبة من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقًا؛ ويسمى: سفسطة، أو شبيه بالمقدمات المشهورة، وتسمى: مشاغبة، المغالطة: قول مؤلف من قضايا شبيهة بالقطعية أو بالظنية أو بالمشهورة.(١)

والغلط غير الخطأ فبينهما فرق؛ فالغلط: هو وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صوابًا في نفسه، والخطأ لا يكون صوابًا على وجه.

قال أبو هلال العسكري بعد أن ذكر الفرق السابق ومثل له: لأنَّ الخطأ ما كان الصواب خلافه، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه، بل هو وضع الشئ في غير موضعه، وقال بعضهم: الغلط أن يسهى عن ترتيب الشئ وإحكامه، والخطأ: أن يسهى عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره.(٢)

ويمكن تعريف المغالطة المقصودة بالبحث بأنها: النحو بالقول والاستدلال منحى الخطأ تعمدًا بقصد التضليل.

فالمغالطة في التفسير هي: تفسير القرآن بطريق خاطئ لإثبات قول أو مذهب بقصد التضليل.

المسألة الثانية: أقسام المغالطة

المغالطة باعتبار دافعها التي انطلقت منه قسمان:

القسم الأول: المغالطة عن هوى.

القسم الثاني: المغالطة عن جهل.

(١) التعريفات للجرجاني ص ١٨٧.

(٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ٥٥.

والفرق بينهما أن المغالط عن هوى يكون مدركًا للحق -قد تبينت له أدلتـــه- جاحدًا له، منتقلًا عنه إلى الباطل، أما المغالط عن جهل فإنه يكون معتقدا صـــواب ما يقول، ويشغب بذلك على الحق من غير دليل مقنع، وكثيرًا ما يجتمع الإثنـــان الهوى والجهل كما سبق في الحديث عن التفسير بالرأي المذموم.

المسألة الثالثة: أسباب المغالطة

للمغالطة أسباب عدة تختلف باختلاف الدافع لها، ويمكن من خلال تتبع هـــذه المغالطات أن نستنتج أهم الدوافع، فمن هذه الدوافع:

العصبية للمذهب، والانتصار له من غير تبصر بمواضع المحكم الذي لا تجوز مخالفته والاجتهاد القابل للمناقشة، وهو ناتج عن قلة العلم وذهاب البصيرة.

التعصب لقول الآباء السابقين كما قال تعالى في سورة الأحزاب: {بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ}.(١)

١- خطأ مصادر الاستدلال بأن تكون بخلاف ما أمر الله به كمن يجعل العقل مرجعه دون الوحي، أو يجعل المرجع قول إمام مزعوم العصمة أو كشفا أو رؤية، ونحو ذلك.

٢- خطأ طريقة الاستدلال، كمن يقدم القياس على النص كما فعل إبليس حيث قال الله عنه: {قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ}(٢) فإن قياسه فاسد الاعتبار لمخالفته النص الصريح.(٣)

٣- الكبر وبطر الحق، كما فعل فرعون وقومه مع موسى إذ جاءهم موســـى

(١) الزخرف: ٢٢.

(٢) ص: ٧٦.

(٣) انظر: أضواء البيان ٣٣/١.

بالبينات والبراهين الحسية والعقلية فلم يجد فرعون سوى الانتقاص منه والاستدلال بملكه على صحة رأيه، قال تعالى عنه: {وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَآ أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴿٥٣﴾}.(١)

(١) الزخرف: ٥١ – ٥٣.

المبحث الثاني
الجانب التطبيقي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مغالطة الشيعة في آية الولاية.

المطلب الثاني: مغالطات بعض الصوفية في تفسير البسملة

المطلب الثالث: مغالطات المعتزلة في مسألة الرؤية.

المطلب الأول
مغالطة الشيعة في آية الولاية

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الشيعة

فكرة التشيع هي فكرة مبتدعة ضالة، أراد بها أعداء الإسلام الطعن على الإسلام نفسه، ونقضه، والتفريق بين المسلمين، ولم تكن معروفة في صدر الإسلام وإنما حدثت في زمن علي ﷺ عندما أطلت الفتن برأسها بعد مقتل عثمان ﷺ، فاستغل أعداء الإسلام الفرصة ودخلوا على المسلمين من باب موالاة أهل البيت، وكان زعيم ذلك عبدالله بن سبأ اليهودي الذي جاء بفكرة الإمامة والعصمة للأئمة.(١)

فالشيعة هم الذين شايعوا عليًا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصيةً، إما جليًا وإما خفيًا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية

(١) انظر: الفصل ٦٧/٢، منهاج السنة ٤٧٩/٨، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨٤/٣٥، السيوف المشرقة ص ٢٣٠.

مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.

ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولًا، وفعلًا، وعقدًا، إلا في حال التقية.(١)

المسألة الثانية: الإمامة عند الشيعة ودليلها من القرآن

أولًا: عقيدة الإمامة عند الشيعة.

الإمامة ركن من أركان الإسلام عند الشيعة، لا يصح إيمان المرء إلا بها، بل إنهم جعلوها مكان الشهادتين.

روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: بني الإسلام على خمس: على الصّلاة والزّكاة والصّوم والحجّ والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ النّاس بأربع وتركوا هذه، يعني الولاية.(٢)

بل إنهم لم يفرقوا بين النبوة والإمامة فجعلوها منصبًا إلهيًا كالنبوة.(٣)

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١٤٦/١.

(٢) انظر: أصول الكافي ١٨/٢.

(٣) انظر: أصل الشيعة وأصولها لمحمد آل كاشف الغطاء ص ١٤٥.

وبسبب هذا المعتقد الفاسد أطلق الشيعة التكفير على كل من أنكر مسألة الإمامة، بل والحكم عليه بالخلود في النار.(١)

ثانياً: استدلال الشيعة على وجوب الإمامة من القرآن.

استدل الشيعة على إمامة علي ﷺ بقوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ}.(٢)

فزعموا أنَّه المقصود بقوله تعالى: {... وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ}، واستدلوا بأوجه:

الوجه الأول: أنَّ للولي في اللغة معنيين أحدهما: الناصر والمعين، والثاني: المتصرف الذي يلي تدبير الأمور. ولم يعين الله مراده، فوجب حمله على المعنيين، ويكون معنى الآية: أنَّ المؤمنين متصرفون في الأمة.

الوجه الثاني: أنَّ الولي في هذه الآية لا يجوز أن يكون بمعنى الناصر؛ لأن الولاية في الآية غير عامة في كل المؤمنين بل هي مختصة بفئة منهم، والولاية بمعنى النصرة عامة بين المؤمنين بدليل قوله تعالى: {وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ}.(٣)

ويدل على عدم إرادة العموم صيغة الحصر في الآية (إنما)، فدل ذلك على القطع بأن المراد بالولاية التصرف، فصار تقدير الآية: إنما المتصرف فيكم أيها المؤمنون هو الله ورسوله والمؤمنون الموصوفون بالصفة الفلانية وهذا يقتضي

(١) انظر: بحار الأنوار للمجلسي ٢٣/٣٩٠.
(٢) المائدة: ٥٥.
(٣) التوبة: ٧١.

أنَّ هؤلاء متصرفون في جميع الأمة، ولا معنى للإمام إلا الإنسان المتصرف في كل الأمة.

الوجه الثالث: يجب أن يكون المقصود بالآية علي بن أبي طالب ﷺ لوجوه:

أولها: أنَّ كل من أثبت بهذه الآية الإمامةَ قال بأنَّ المقصود بها الإمام عليٌّ ﷺ.

ثانيها: أنَّ الآيات نزلت فيه، ولا يصح أن يقال إنها نزلت في أبي بكر ﷺ؛ لأنها لو نزلت فيه لدلت على إمامته، وأجمعت الأمة على أنَّ هذه الآية لا تدل على إمامته.

ثالثها: أنّ قوله: {وَهُمۡ رَٰكِعُونَ} لا يجوز أن يكون عطفًا على ماتقدم؛ لأنه تكرار مع قوله: {يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ}، فوجب أن يكون حالًا، ويكون المعنى: يؤتون الزكاة حال كونهم راكعين، وذلك لم يحصل إلا لعلي ﷺ فدل على أنه المقصود في الآية.(١)

وفي هذا التفسير جملة من المغالطات سنذكر سببها ثم نفندها في المسألة الآتية.

المسألة الثالثة بيان مغالطات الشيعة في تفسير هذه الآية

أولًا: سبب ضلال الشيعة في هذا الباب.

لما كان التشيع مذهبًا مبتدعًا خارجًا عما جاء في كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ، وكان لابد لهم من مستند يستندون إليه في بدعتهم، ولما لم يجدوا لأسس عقيدتهم من دليل صالح مقبول عمدوا إلى المغالطات والتشغيب التي لا تساوي شيئًا في ميزان النقد العلمي، يلبسون بها على عامة الناس، فاستدلوا

(١) انظر هذه الاستدلالات في: مفاتيح الغيب للرازي ٣٨٣/١٢ – ٣٨٤،

بهذه الآية على عقيدتهم الفاسدة في الإمامة –التي هي أحد أركان الإسلام عندهم كما أسلفنا– استدلالًا خاطئًا لا يشهد له نص ولا عقل ولا لغة.

ولإيضاح المغالطة في كلامهم نبين تفسير الآية الصحيح في سياقها التي جاءت فيه ثم نبين مغالطاتهم إن شاء الله.

ثانياً: تفسير الآية الصحيح.

جاءت هذه الآية في سورة المائدة ضمن آيات عظيمة تثبت عقيدة مهمة من عقائد المسلمين وهي عقيدة الولاء والبراء؛ الولاء للمؤمنين والبراءة من الكافرين، فقال تعالى قبل هذه الآية بآيات:

{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ٥٢ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ ٥٣ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٥٤ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ٥٥ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ٥٦ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ}.(١)

فسباق الآية وسياقها في الولاء للمؤمنين والبراءة من الكافرين، والتأكيد على ذلك بمؤكدات بدأت بالنهي القاطع والحازم عن اتخاذهم أولياء، وأنَّ من اتخذهم أولياء صار منهم، ثم بين سبحانه ما قد يعتذر به من اتخذ اليهود والنصارى

(١) المائدة: ٥١ – ٥٧.

أولياء من كونهم يخشون من أن تكون الغلبة لليهود والنصارى وذلك لضعف إيمانهم ولذلك وصفهم بأنَّ في قلوبهم مرض، ثم بين الحق سبحانه صفات المؤمنين الصادقين الذين يحبون الله ويحبهم الله، ومن أبرزها ذلهم للمؤمنين بمعنى لين الجانب لهم والعزة على الكافرين وهو جانب مهم من جوانب الولاء والبراء، ثم يأتي قول الله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ} لتأكيد ولاية المؤمنين لله ولرسوله ولعامة المسلمين، وجاءت بصيغة الحصر الدالة على الاقتصار في الولاية على ما ذُكر، ثم بين أنَّ نتيجة موالاة الله ورسوله والمؤمنين هي الغلبة، ثم عادت الآيات لتؤكد مسألة الولاء والبراء بالنهي عن موالاة الكافرين عمومًا من أهل الكتاب وغيرهم.(١)

هذا المعنى الإجمالي للآيات، ولا تفسر الآيات إلا في سياقها التي أتت فيه، والذي حدث من الشيعة أنهم فصلوا الآية عن سياقها؛ لأن السياق لا يخدمهم، وهذا دأبهم كما فعلوا في آية التطهير التي جاءت في سياق الحديث عن زوجات الرسول ﷺ، ففصلوها، وخصوا بها أهل الكساء دون زوجاته مع أنَّ السياق فيهن، واللغة تدل عليهن، ولكن أهل البدع لا يراعون نصًّا ولا لغةً ولا عقلًا.

ثالثا: بيان مغالطتهم.

من استدلال الشيعة السابق تظهر المغالطات التالية:

١. اعتقادهم أنَّ الإمامة من أصول الدين، وهذا لم يدل عليه نصٌّ من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ، وترتب على ذلك محاولتهم إثبات ذلك من

(١) انظر تفسير هذه الآيات في: تفسير ابن جرير ٤٢٤/١٠، تفسير الماتريدي ٥٤٣/٣، زاد المسير لابن الجوزي ٥٦٠/١، تفسير ابن كثير ١٢٠/٣، تفسير البيضاوي ١٣٢/٢، مفاتيح الغيب للرازي ٣٨٢/١٢ وقد أطال الكلام وأحسن في الرد عليهم، نظم الدرر للبقاعي ١٩٣/٦.

الآيات والأحاديث التي لا تدل على مقصودهم ومرادهم، وهذا الخلل -أعني اعتقادهم الشيء ثم البحث عن دليل له- هو الذي تسبب في مغالطتهم، لأنهم لن يجدوا من كتاب الله ما يشهد لإفكهم.

فالآية التي استدلوا بها لا تفيد ما ذهبوا إليه لا بمنطقوها ولا بمفهومها، ومن المعلوم أنَّ مسائل العقيدة والأصول لا بد فيها من النص الصريح في كتاب الله لتقوم الحجة، فلما لم تسعفهم الآية بما أرادوا تعلقوا بالروايات الضعيفة التي لا تدل أيضًا على ما أرادوا.

وقد يتساءل المرء لم يحدث ذلك منهم؟ والجواب هو المغالطة لأجل إضلال المسلمين عن دينهم، وإثبات عقائدهم الفاسدة التي يظهر فسادها لكل ذي لب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان سبب الاختلاف في التفسير: والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسبابه البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه، وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله.(١)

٢. تركهم للمعنى الراجح وأخذهم للمعنى المرجوح، وذلك أنَّ حمل لفظ الولي على المتصرف دون معنى الناصر -الذي يشهد له السياق- تحكّم لم يدل عليه دليل، وما ذكروه من الأدلة لا ينهض أحد منها للدلالة عليه كما سيأتي، فالحمل على معنى الناصر والمحب هو المتعين لوجوه:

الأول: أنه الذي دل عليه السياق الذي جاء في النهي الشديد عن موالاة الكافرين، ثم بين الموالاة الواجبة بهذه الآية، وهي وإن كانت بصيغة الخبر إلا أنَّ المقصود بها الأمر.

(١) مقدمة في أصول التفسير ٣٨.

قال الرازي: ولا شك أن الولاية المنهي عنها هي الولاية بمعنى النصرة، فكذلك الولاية في قوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ} يجب أن تكون هي بمعنى النصرة، وكل من أنصف وترك التعصب وتأمل في مقدمة الآية وفي مؤخرها قطع بأن الولي في قوله: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ} ليس إلا بمعنى الناصر والمحب، ولا يمكن أن يكون بمعنى الإمام، لأن ذلك يكون إلقاء كلام أجنبي فيما بين كلامين مسوقين لغرض واحد، وذلك يكون في غاية الركاكة والسقوط، ويجب تنزيه كلام الله تعالى عنه.(١)

الثاني: أنه المتوافق مع الأدلة الأخرى من القرآن كقوله تعالى: {وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ}.(٢)

الثالث: أننا لو حملنا الولاية على التصرف والإمامة لما كان المؤمنون المذكورون في الآية موصوفين بالولاية حال نزول الآية؛ لأنَّ علي بن أبي طالب ﷺ ما كان نافذ التصرف حال حياة الرسول ﷺ، والآية تقتضي كون هؤلاء المؤمنين موصوفين بالولاية في الحال، أما لو حملنا الولاية على المحبة والنصرة كانت الولاية حاصلةً في الحال، فثبت أن حمل الولاية على المحبة أولى من حملها على التصرف، والذي يؤكد ذلك أنه تعالى منع المؤمنين من اتخاذ اليهود والنصارى أولياء، ثم أمرهم بموالاة هؤلاء المؤمنين، فلا بد وأن تكون موالاة هؤلاء المؤمنين حاصلةً في الحال حتى يكون النفي والإثبات متواردين على شيء

(١) مفاتيح الغيب ١٢/٣٨٤.

(٢) التوبة: ٧١.

واحد، ولما كانت الولاية بمعنى التصرف غير حاصلة في الحال امتنع حمل الآية عليها.(١)

٣. حملهم ألفاظ الجمع في الآية على المفرد، فالآية جاءت بلفظ الجمع: {وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ} فحملها على المفرد مغالطة لا تصح؛ لأنه مجاز، والأصل في الكلام حمله على الحقيقة، ولم يقم دليل صحيح على صرف اللفظ عن ظاهره.

قال ابن القيم: والمقصود أن حمل عمومات القرآن على الخصوص تعطيل لدلالتها وإخراج لها عما قصد بها وهضم لمعناها وإزالة لفائدتها كقول بعضهم في قوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ} إن المراد به علي بن أبي طالب ﷺ، وهذا كذب قطعًا على الله أنه أراد عليًا وحده بهذا اللفظ العام الشامل لكل من اتصف بهذه الصفة.(٢)

٤. زعمهم أنَّ الإجماع وقع على أنها نزلت في علي ﷺ، وهذا الزعم غير صحيح فقد ورد أنها نزلت في عبد الله بن سلام ﷺ ورهط من أهل الكتاب ممن آمن معه، وورد أنها نزلت في عبادة بن الصامت ﷺ في تبرئه من ولاية يهود، وورد أنها نزلت في أبي بكر الصديق ﷺ، وورد أنها نزلت في المؤمنين عامة، بل قد روى الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر –وهو أحد أئمتهم– أنه عندما قيل له: نزلت في علي؟

(١) مفاتيح الغيب١٢/٣٨٤ .

(٢) الصواعق المرسلة ٢/٩٦٧.

قال: عليٌ من الذين آمنوا[1]، فلم يجعلها خاصة به.

٥. وهو من باب التنزل، أننا لو افترضنا أنَّ الآية دلت على إمامة علي ﷺ، فقد أقروا أنه في زمن نزول الآية لم يكن إمامًا لوجود الرسول ﷺ ، ولم يأت في الآية ما يدل على أنه سيصير إمامًا بعد رسول الله ﷺ، وهم يزعمون أنها تدل على إمامته من غير فصل بإمامة غيره بدون أي دليل من الآية، وهذه مغالطة.

٦. أنهم جعلوا أداة الحصر (إنما) تقتضي التخصيص، فدل ذلك عندهم على أنَّ المقصود بالولاية معنى خاص غير الولاية العامة بمعنى المحبة؛ لأنه لا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون مؤمن، والمؤمنون كلهم مشتركون في هذا المعنى فلم يبق إلا حملها على التصرف، وهذه مغالطة من وجوه:

الأول: أنَّ أداة الحصر (إنما) تفيد الحصر عند جمهور العلماء، لكن لا يلزم أنَّ تقتضي المعنى الذي ذكروه في الآية للولاية، بل تعني ما هو متفق مع سياقها من

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٤٢٤/١٠ – ٤٢٦ عن هناد بن السري قال، حدثنا عبدة، عن عبد الملك، عن أبي جعفر، وهذا إسناد صحيح؛ فهناد: ثقة كما في التقريب ٥٧٤/١، وعبدة هو ابن سليمان ثقة ثبت كما في التقريب ٣٦٩/١، وعبد الملك هو ابن أبي سليمان وثقه جماعة من العلماء منهم الثوري وأحمد والعجلي وأبو نعيم والفسوي وغيرهم كما في سير أعلام النبلاء ١٠٧/٦ وقال الذهبي عنه في تذكرة الحفاظ ١١٧/١: الحافظ الكبير، وقال ابن حجر في التقريب: صدوق له أوهام ٣٦٣/١. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ١١٦٢/٤ من طريق أبي سعيد الأشج عن المحاربي عن عبد الملك بن أبي سليمان، وأبو سعيد الأشج: ثقة كما في التقريب ١/ ٣٠٥، والمحاربي هو عبدالرحمن بن محمد بن زياد: لا بأس به وكان يدلس كما في التقريب ٣٤٩/١، ووثقه الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٨ بقوله: العالم الحافظ.

موالاة المؤمنين بمعنى المحبة لهم، ولا تكون هذه المحبة الخاصة إلا للمؤمنين للتفريق بينها وبين بقية المحبات، فإن الإنسان قد يحب بالطبع كما يحب الرجل أباه وأمه وزوجته وإن كانوا كفارًا، فحمل الولاية الخاصة على معنى التصرف مغالطة وتحكم بلا دليل.

الثاني: أنَّ بعض المفسرين أنكروا إفادة (إنما) للحصر دائمًا كابن عطية وأبي حيان والرازي.(١)

٧. زعمهم أنَّ الواو لا يمكن إلاَّ أن تكون حالية في قوله تعالى: {وَهُمۡ رَٰكِعُونَ}؛ لأنها لو كانت عاطفة لكان هذا تكرارا لما قبله من قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ}، وهذه مغالطة من وجوه:

الوجه الأول: لا يلزم من كونها عاطفة أن يكون هناك تكرار من وجوه:

أولها: أن هذا مثل قوله تعالى: {وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ}(٢)، فأمر بالركوع بعد الأمر بإقامة الصلاة، وإقامة الصلاة مشتملة على الركوع، ولا يعد هذا تكرارًا؛ لأنَّ المقصود إما: صلوا مع المصلين، أو لأنَّ اليهود لا ركوع في صلاتهم فخص الركوع بالذكر تحريضًا لهم على الإتيان به، أوغير ذلك مما ذكره أهل العلم في تفسير هذه الآية(٣)، والجملة الاسمية في هذه الآية: {وَهُمۡ رَٰكِعُونَ} أفادت الدوام والثبات على هذا الأمر الذي هو الصلاة، وإنما خصّ الركوع بالذكر تشريفًا له.

---

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٣٨٦/١٢، البحر المحيط ٤٧٣/٧.

(٢) البقرة: ٤٣.

(٣) انظر: الكشاف ١٣٣/١، اللباب في علوم الكتاب ٢٦/٢، البسيط للواحدي ٤٤٧/٢.

ثانيها: أنَّ المفسرين ذكروا في معنى الركوع هنا عدة أقوال:

منها: أنه بمعنى الخضوع، والمعنى: أن المؤمنين يصلون ويزكّون وهم منقادون خاضعون لأوامر الله ونواهيه.

وقيل: {ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ} الفرائض، {وَهُمۡ رَٰكِعُونَ} النوافل.

وقيل: إن هذه الآية نزلت وهم في الركوع.(١)

وعلى كل هذه المعاني لا يوجد تكرار، فلا يمتنع لغة أن تكون الواو عاطفة بل هو المتعين.

الوجه الثاني: أنَّها لو كانت حالية لما دلت على ما يقولون من اختصاص الولاية بعلي ﷺ لوجوه:

أولها: أنَّ الطرق التي جاءت بأنَّ عليًا ﷺ تصدق وهو راكع كلها ضعيفة لا تقوم بها الحجة، كما قال ابن كثير بعد أن أورد الروايات في ذلك: وليس يصح شيء منها بالكلية، لضعف أسانيدها وجهالة رجالها.(٢)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن استدلالهم الخاطئ بحديث علي: ويذكرون الحديث الموضوع بإجماع أهل العلم، وهو تصدقه بخاتمه في الصلاة.(٣)

ثانيها: أنه لا وجه للخطاب بالجمع فيما أريد به التخصيص -بل وكان التخصيص عقيدة تعتبر من أركان الإسلام عندهم-، فإن هذا يوقع المخاطبين في

(١) انظر: لباب التأويل ٢/ ٥٦، زاد المسير ١/ ٥٦١، البحر المحيط ٣٠١/٤، التحرير والتنوير ٢٤٠/٦.

(٢) تفسير ابن كثير ١٢٦/٣.

(٣) مقدمة في أصول التفسير ٣٦.

حرج، فمن سيفهم من خطاب الجمع في الآية أنَّ المقصود به شخص واحد هو علي! لذا قال بعض العلماء إنه مناف للفصاحة التي جاء بها القرآن.(١)

ثالثها: العبرة عند عامة العلماء بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلو فرض جدلًا صحة الأحاديث الواردة بتخصيص علي ﷺ فإن العبرة بعموم اللفظ، والسبب داخل في العموم، والدليل ما صحت روايته عن محمد بن علي الباقر عندما سئل عن الآية هل قصد بها علي؟ فأجاب: عليٌ من المؤمنين.

٨. لا يعلم ولم ينقل نقلًا صحيحًا أنَّ عليًا استدل بهذه الآية على أحقيته بالإمامة، ولا أولاده من بعده مع وجود الداعي لذلك، أفيكون هؤلاء المبتدعة الجهلة أعلم منهم!! هذا مما يعد مغالطة لا جواب لهم عليها.

٩. أنَّ الشيعة ليس هدفهم إثبات إمامة علي ﷺ فحسب بل تعدوا ذلك إلى إثبات اثني عشر إمامًا، بل تعدوا ذلك إلى إضفاء صفات أخرى عليهم هي من صفات الرسل كالعصمة، بل تعدوا ذلك بوصفهم بصفات الله تبارك وتعالى كعلم الغيب والتصرف في الكون ونحو ذلك مما هو مبسوط في كتبهم، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

فيتبين مما سبق أنَّ الشيعة لم يستطيعوا إثبات عقيدة هي عندهم من أهم العقائد، فلجؤوا إلى المغالطات في التفسير، فلم يسلم استدلال واحد مما استدلوا به من القدح؛ ذلك أنَّ كل ما استدلوا به هو من قبيل المغالطات التي لا تقوى على مواجهة الحق وبراهين الصدق فهي كالزبد الذي يذهب جفاءً.

(١) انظر: مفاتيح الغيب ٣٨٤/١٢.

المطلب الثاني

مغالطات بعض الصوفية في تفسير البسملة.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بالصوفية

لم يتفق علماء الصوفية أنفسهم على تعريف محدد للصوفية، ولا على أصل اشتقاقها اللغوي، حتى قال السهروردي: وأقوال المشائخ في ماهية التصوف تزيد على ألف قول.(١)

ويمكن أن نعرفها بأنها: حركة انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة، ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرقًا مميزة معروفة باسم الصوفية، ويتوخى المتصوفة تربية النفس والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله تعالى بالكشف والمشاهدة، لا عن طريق اتباع الوسائل الشرعية، ولذا جنحوا في المسار حتى تداخلت طريقتهم مع الفلسفات الوثنية الهندية والفارسية واليونانية المختلفة.

ثم تشعبت بعد ذلك وانقسمت إلى فرق وطرق، تبعد عن الحق وتقرب منه بمقدار بعدها عن الوحيين وقربها منهما، وغلت طوائف منهم حتى اعتقدوا اعتقادات باطلة كعقيدة الحلول والاتحاد، وعقيدة وحدة الوجود، وغيرها من عقائد الشرك والبدع البعيدة كل البعد عن الإسلام النقي الصافي.

ولا ريب أنَّ هذا الحال أفرز كثيرًا من المغالطة في تفسير الوحيين بل وللفطر السليمة لإثبات تلك العقائد الباطلة.

---

(١) انظر: عوارف المعارف للسهروردي ص ٥٧. وانظر الاختلاف في التعريف اللغوي والاصطلاحي: التصوف المنشأ والمصدر لإحسان إلهي ظهير ص ٣٦ – ٤٨.

المسألة الثانية: تفسير أبي عبد الرحمن السلمي للبسملة

أولًا: التعريف بالمؤلف، وموقف العلماء من تفسيره.

هو محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي، شيخ الصوفية وعالمهم بخراسان، سمع من أبي العباس الأصم والحافظ أبي علي النيسابوري وأحمد بن محمد بن عبدوس وغيرهم، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم وأبوبكر البيهقي وغيرهما، توفي سنة ٤١٢ هـ.(١)

قال الذهبي: ألف حقائق التفسير، فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية.(٢)

وقال: وحقائقه قرمطة.(٣)

ونقل عن الإمام الواحدي أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي (حقائق التفسير)، فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر.(٤)

قال السبكي: وكتاب حقائق التفسير المشار إليه قد كثر الكلام فيه من قبل أنه اقتصر فيه على ذكر تأويلات ومحال للصوفية ينبو عنها ظاهر اللفظ.(٥)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكتاب (حقائق التفسير) لأبي عبد الرحمن السلمي يتضمن ثلاثة أنواع:

---

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٤٣/٤، طبقات المفسرين للسيوطي ٩٧-٩٨، طبقات المفسرين للداودي ١٤٣/٢.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١٦٦/٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٥٥/١٧.

(٤) السابق.

(٥) طبقات الشافعية ١٤٧/٤.

أحدها: نقول ضعيفة عمن نقلت عنه، مثل أكثر ما نقله عن جعفر الصادق فإنَّ أكثره باطل عنه، وعامتها فيه من موقوف أبي عبد الرحمن، وقد تكلم أهل المعرفة في نفس رواية أبي عبد الرحمن حتى كان البيهقي إذا حدث عنه يقول حدثنا من أصلِ سماعه.

والثاني: أن يكون المنقول صحيحًا لكن الناقل أخطأ فيما قال.

والثالث: نقول صحيحة عن قائلٍ مصيب.

فكل معنًى يخالف الكتاب والسنة فهو باطلٌ وحجته داحضة، وكل ما وافق الكتاب والسنة والمراد بالخطاب غيره إذا فسر به الخطاب فهو خطأ، وإن ذكر على سبيل الإشارة والاعتبار والقياس فقد يكون حقًا وقد يكون باطلًا.

وقد تبين بذلك أن من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام.(١)

وقد عده السيوطي في تفاسير أهل البدع فقال: وإنما أوردته في هذا القسم لأن تفسيره غير محمود.(٢)

ثانياً: نبذة عن تفسيره ومنهجه من خلال مقدمته.

بدأ أبو عبدالرحمن السلمي تفسيره بالتقليل من شأن المفسرين وسماهم المتوسمين بعلوم الظواهر، وبالتقليل من شأن التفاسير المتداولة عنهم المعتمدة على بيان مافي القرآن من فوائد ومشكلات وأحكام وإعراب ولغة ومجمل ومفسر وناسخ ومنسوخ وإعراب، وجعلها شاغلة لهم عن فهم خطابه على حساب

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٣/٢٤٢ – ٢٤٣.

(٢) طبقات المفسرين ٩٨.

الحقيقة، واستثنى آيات متفرقة نسبت إلى أبي العباس بن عطاء، وآيات ذكر أنها عن جعفر بن محمد عليه السلام فيها من علوم الحقيقة، فأحب أن يجمع أقوال مشايخ أهل الحقيقة في هذا الكتاب.(١)

وهكذا يظهر أنَّ الدافع له جمع كلام أهل الحقيقة التي هي أفضل عنده من الاشتغال بالتفسير الذي اشتغل به رسول الله ﷺ وصحابته ﷺ ومن أتى بعدهم من أهل العلم، وليته صحح النقل عمن ذكر من أهل الحقيقة بل أتى به على علاته من غير تدقيق أو تمحيص، وهذا باب من الضلال عظيم؛ فكل من أعرض عن هدي الرسول ﷺ إلى هدي غيره ضل وأضل، وكل من اعتقد أنّ ثمت علم لم يبينه الرسول ﷺ فهو ضال مضل، ولوكان ماذكر من علم الحقيقة مشروعًا لرأينا النقل فيه عن رسول الله ﷺ متواترًا مشتهرًا فصحابته لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة عنه إلا نقلوها، ولذلك لم يجد غير أبي العباس ومن شابهه لينقل عنهم.

ومن قرأ كتابه تبين له فساد هذا المنهج من أول أسطره، فلا نقل عن رسول الله ﷺ ولا عن صحابته رضوان الله عليهم -إلا نقولًا قليلة ضعيفة أو موضوعة في غير موضوعها- بل نقول عن الصوفية لا فائدة فيها، ولا علم فيها، وليس عليها من أنوار النبوة والوحي ضياء، ولا لها من كلام العرب قبس؛ ولذلك جاء تحذير أئمة الإسلام من هذه الكتب وأمثالها لما فيها من مخالفة الشرع واللغة والعقل.

(١) حقائق التفسير للسلمي ١/١٩ – ٢٠.

ثالثًا: تفسيره للبسملة.

سوف نقتصر في هذا البحث على تفسير قوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وذلك كاف للتمثيل على المغالطات.

نقل السلمي نقولًا عدة في تفسير البسملة، كلها تعد من المغالطات في التفسير ومن قسم التفسير بالرأي المذموم الذي لا يبنى على لغة العرب وقواعد المفسرين في تفسيرهم، وهذه أمثلة لذلك:

- حُكي عن العباس بن عطاء أنه قال: (الباء) بره لأرواح الأنبياء بإلهام الرسالة والنبوة، و(السين) سره مع أهل المعرفة بإلهام القربة والأنس، و(الميم) منته على المريدين بدوام نظره إليهم بعين الشفقة والرحمة.
- وقيل الباء في ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بالله ظهرت الأنبياء، وبه فنيت، وبتجليه حسنت المحاسن، وباستناره فتحت وسمحت.
- حكى عن الجنيد رحمه الله أنه قال: إن أهل المعرفة نفوا عن قلوبهم كل شيء سوى الله عز وجل، وصفوا قلوبهم لله، وكان أول ما وهب الله تعالى لهم فناهم عن كل شيء سوى الله، قولوا بسم الله، إلينا فانتسبوا ودعوا انتسابكم إلى آدم عليه السلام.
- قال أبو بكر بن طاهر: (الباء) سر الله بالعارفين، و(السين) السلام عليهم، و(الميم) محبته لهم.
- ونقل عن جعفر الصادق قوله: (بسم) ثلاثة أحرف: باء وسين وميم؛ فالباء باب النبوة، والسين سر النبوة الذي أسر بها النبي ﷺ به إلى خواص أمته، والميم مملكة الدين الذي أنعم به للأبيض والأسود.

وهكذا تفسيره لاسم (الله) تبارك وتعالى أتى فيه بأقوال كلها قول على الله بغير علم، وهذه أمثلة:

- وقيل: إن الألف الأول من اسمه (الله): ابتداؤه، واللام الأول: لام المعرفة، واللام الثاني: لام الآلاء والنعماء، والسطر الذي بين اللامين: معاني مخاطبات الأمر والنهي، والهاء: نهاية مما تكن العبادة عنه من الحقيقة لا غير.
- وقيل: إن الألف: آلاء الله، واللام: لطف الله، واللام الثاني: لقاء الله، والهاء: هيبة بآلاء الله، فَوَلِهَ به المحبون والمشتاقون حين عجزوا عن علم شيء منه.

ويكثر من النقول المخالفة لأصول الشريعة، وهذه أمثلة:

- وقال الحسين (يعني الحلاج): بسم الله منك منزلة (كن) منه، فإذا أحسنت أن تقول (بسم الله) وأنكرت فيه فضل من الله أن تقول الله وأنتم عند الغفلة والحيرة تحققت الأشياء بقولك (بسم الله) كما يتحقق له كن.
- فكان الشبلي يقول: الله، فقيل له: لم لا يقول لا إله إلا الله ؟ فقال: لا أنفي به ضدًا.(١)

رابعاً: مغالطات السلمي.

ما نقلته عن السلمي هو أمثلة فقط لمخالفة السلمي لقواعد التفسير وأصوله بل لأصول الشريعة وإلا فالكتاب مملوء بشواذ الأقوال.

وفيها من المغالطات ما يلي:

١. بعده عن التفسير بالمأثور ولغة العرب، فلا استشهاد بآيات القرآن ولا بأحاديث النبي ﷺ ولا بأقوال الصحابة الذين هم أدرى الناس بمراد الله ومراد رسوله، ولم يستشهد بكلام العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. وإذا أورد شيئا من ذلك أورده ليستدل به على مذهبه من غير تمحيص ومعرفة

(١) حقائق التفسير للسلمي ١/٢٤ – ٣٠.

بالصحيح والسقيم، مثل ما نقله عن النبي ﷺ في تفسير ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ حيث قال: وروي عن النبي ﷺ إن صحّ هذا: الباء بهاؤه، والسين سناؤه، والميم مجده.(١)

وهو حديث موضوع قال فيه ابن الجوزي: قلت ما يصنع مثل هذا الحديث إلا ملحد يريد شين الإسلام أو جاهل في غاية الجهل وقلة المبالاة بالدين، ولا يجوز أن يفرق حروف الكلمة المجتمعة فيقال الألف من كذا واللام من كذا، وإنما هذا يكون في الحروف المقطعة فيقال اقتنع بحرف من كلمته مثل قولهم في كهيعص: الكاف من الكافي والهاء من الهادي، فقد جمع واضع هذا الحديث جهلًا وافرًا وإقدامًا عظيمًا، وأتى بشئ لا تخفى برودته والكذب فيه.(٢)

٢. إقحامه مصطلحات الصوفية في التفسير، مثل تقسيم الناس لعامة وخواص وخواص الخواص، وأرباب حقائق وأرباب معاملات وأصحاب أسرار.

وهذا إثبات لما نفاه النبي ﷺ من وجود سر في دين الله بقوله: ((تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)).(٣)

وإنما عمدت الصوفية لهذه التقسيمات لتتمكن من ترويج باطلهم المخالف لهدي الشريعة وأصولها فإذا أُعترضَ عليهم بشئ زعموا أنَّ هذا لا يفقهه أرباب

---

(١) حقائق التفسير للسلمي ١/٢٥.

(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث العرباض بن سارية ١٢٦/٤، حديث رقم (١٧١٨٢) قال المحقق شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح بطرقه وشواهده وهذا إسناد حسن، وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين١/٢٠ حديث رقم (٤٣). وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح ابن ماجة ١/٣٣.

المعاملات وعوام الناس إنما يفقهه الخواص وخواص الخواص، وتحت هذا التقسيم أدخلوا الزندقة تحت مسميات عدة كالشطح والفناء والمحو وغيرها من المصطلحات التي غطوا بها باطلهم.

ومثال ذلك مانقلته سابقًا من قوله: والسين سر النبوة الذي أسر به النبي ﷺ به إلى خواص أمته.

ونحن نعلم علم اليقين أنَّ رسول الله ﷺ قد بلّغ الرسالة كاملة واضحة ليس بها خفاء، بل ليلها كنهارها، ليس فيها سرٌ كما قال علي ﷺ عندما سئل: هل عندكم شيء ما ليس في القرآن؟ وقال مرة: ما ليس عند الناس؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهمًا يعطى رجل في كتابه، وما في الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.(١)

فوضوح الشريعة وجلاؤها أمر مقرر في كتاب الله وفي سنة رسوله ﷺ، وكل من يشغب بمقالات غير صاحب الشريعة -كائنًا من كان- ليهدم هذا الأصل فهو مغالط متقول على الله ورسوله.

٣. نقله عمن ثبت لدى المسلمين زندقتهم كالحسين بن منصور الحلاج، صاحب عقيدة الحلول والاتحاد الكفرية، وهذا من العجائب الدالة على فساد مثل هذه التفاسير؛ إذ أعرض عن الهدى الصادر عن النبي ﷺ وصحبه الكرام خيرة الخلق وأعلمهم بكلام الله وكلام رسوله وأكثرهم تقوى، وأقبل على الزنادقة ينقل من أقوالهم ما يخالف أصل الشريعة وأصول الاستنباط وقواعد التفسير.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الديات، باب العاقلة حديث رقم ٦٥٠٧.

والسبب في هذا أنهم لم يجدوا في نور الوحيين ومأثور سلف الأمة ما يشهد لباطلهم، ففزعوا إلى أباطيل المبتدعة يسودون بها الكتب، ويروجونها للناس بألقاب منتحلة لقائليها كالعارف بالله، والخواص، وخواص الخواص، وأصحاب الحقيقة، ونحو ذلك، مع الانتقاص من أتباع سيد المرسلين ﷺ بنبزهم بألقاب من قبيل أصحاب علوم الظاهر والعوام كما نقل عن جعفر بن محمد قوله: كتاب الله على أربعة أشياء: العبادة والإشارة واللطائف والحقائق، فالعبادة للعوام، والإشارة للخواص، واللطائف للأولياء، والحقائق للأنبياء.(١)

فالشاهد أنَّ النقل عن الزنادقة إجحافٌ بحق العلم، واحتقار لمدرك العقل، وافتئات على الشريعة، وإضلال لعوام الناس، ومغالطة للحقيقة.

٤. اعتماده على نقول ضعيفة عن جعفر الصادق وغيره من أرباب التصوف، والإتيان بكلام ليس له من نور التوحيد قبس، وليس له في فصيح كلام العرب محل؛ فالعبارات غامضة، والمعاني متنافرة مع ما جاء بالشريعة، ومثال ذلك مانقله عن الشبلي أنه كان يقول: الله. فقيل له لما لا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: لا أنفي به ضدًّا.(٢)

فامتنع الشبلي عن قول كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) التي لأجلها أوجدت السماوات والأرض، وبها أُرسل الأنبياء، ولأجلها قامت سوق الجنة والنار، وبالأمر بها جاءت الآيات والأحاديث، امتنع عن قولها حتى لا يستخدمها في النفي متوهمًا أنَّ ذلك منقصة، ولو كان القرآن دليلهم لما وقعوا في هذا اللبس الذي يسلم منه من في قلبه ذرة إيمان ممن سلمت له فطرته فضلًا عن عامة الأمة وعلمائها.

(١) انظر: حقائق التفسير ٢٢/١.

(٢) السابق ١/ ٣٠.

٥. تقطيع الكلمات إلى حروف ومن ثم تفسير هذه الحروف بتفسير لا تشهد لـــه اللغة ولا العقل.

وهذه من المغالطات الشنيعة التي تنبو عنها اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، وتنبو عنها أصول الشريعة التي جاءت بالحق المبين، وتنبو عنها مدارك العقل الصريحة، وتنبو عنها الأذواق السليمة والفطر السوية، ولا يجـــنح هـــذا المجنح إلا ملحد يريد تشويه الإسلام كما قال ابن الجوزي في النقل السابق عنه.

وإضافة لما سبق من الأمثلة سأذكر مثالًا آخر لذلك التفسير القبيح حيث قـــال في تفسير لفظ الجلالة -تعالى الله علوًا كبيرًا-: وقيل في قولـــه (الله): الألـــف: إشارة إلى الوحدانية، واللام: إشارة إلى محو الإشارة، واللام الثاني: إشارة إلـــى محو المحو في كشف الهاء.

وقيل: إن الإشارة في الألف هو قيام الحق بنفسه وانفصاله عن جميع خلقـــه ولا اتصال له بشيء من خلقه كامتناع الألف أن يتصل بشـــيء مـــن الحـــروف ابتداء، بل تتصل الحروف به على حد الاحتياج إليه واستغنائه عنها.

وقيل: إنه ليس من أسماء الله عز وجل اسم يبقى على إسقاط كل حرف منـــه اسم إلا الله فإنه الله، فإذا أسقطت منه الألف يكون (لله)، فإذا أســـقطت إحـــدى لاميه يكون (له) فإذا أسقطت اللامين بقي (الهاء) وهو غاية الإشارات.[١]

وهذه التفسيرات مليئة بالأخطاء التفسيرية واللغوية والعقدية.

أما التفسير فلا يشهد لما قاله نقل صحيح ولا لغة ولو مهجورة أو شاذة، فهي أقرب للهذيان منها للعلم، وأما مخالفة العقيدة ففي كل سطر منها مخالفات؛ انظر كيف شبه الوحدانية بالألف في قياس فاسد الاعتبار، وهل ينتهض الألـــف وحـــده

(١) انظر: حقائق التفسير ١/٣٠.

للقيام بمهام بقية الحروف؟! وهل يقوم الألف بذاته؟!، والألف مخلوق والواحد خالق فهل يصح قياس الخالق على المخلوق أو تشبيهه به؟! ومثله تشبيه الحق بالألف في قيامه بنفسه وانفصاله عن جميع خلقه، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

وهكذا في النقل الثالث في ذكر مميزات الاسم لما وصل إلى الهاء –ولا معنى لها منفردة على وجه الحقيقة– جعلها غاية الإشارات! كيف؟ لا جواب.

فهذه مغالطات واضحات قصد بها إبعاد الناس عن الحق، وإلهاؤهم بمثل هذه الترهات.

٦. مخالفته لأصول الشريعة: إنَّ من بدهيات التفسير الصحيح أن يكون متوافقًا مع أصول الشريعة، فإن خالفها فهو تفسير بالرأي مذموم محرم، وصاحبه يدخل في الوعيد الذي أعده الله لمن تقوّل عليه بغير علم.

وما سبق نقله من الكتاب فيه كثير من مخالفة أصول الشريعة، أذكر بعضًا منها هنا:

- نقله عن الحلاج أن منزلة (بسم الله) من الإنسان كمنزلة (كن) من الله.
- نقله عن الشبلي رفضه لقول لا إله إلا الله مؤيدًا له.
- زعمه انّ الألف تشير إلى الوحدانية وما يلزم ذلك من اللوزام الباطلة شرعًا.
- زعمه أنَّ العبادة للعوام والإشارة للخواص واللطائف للأولياء والحقائق للأنبياء.
- زعمه أنَّ النبي ﷺ أسرَّ إلى بعض أمته (الخواص) سر النبوة.

تفسيره للفظ الجلالة (الله) تفسيرًا بعيدًا كل البعد عن أصول الشريعة كما نقل عن أبي سعيد الخراز قوله: سألت حكيمًا من الحكماء: ما غاية هذا الأمر؟ قال:

الله. قلت: فما معنى قولك الله ؟ قال: يقول اللهم دلني عليك وثبتني عند وجودك ولا تجعلني ممن يرضى بجميع ما هو ذلك عوضًا، وأقر قراري عند لقائك.(١)

وغير ذلك مما بينته هنا ومما هو موجود في كتابه عند تفسير البسملة مما لم أنقله.

فيظهر من المثالين السابقين مدى بعد هذا الاتجاه عن أصول التفسير وقواعده، وكثرة المغالطات المبنية على التلبيس على الناس، وإكثار النقول عن أرباب هذا الاتجاه حتى لا تجد لكلام الله وكلام رسوله أثرًا فيه، والواجب أنَّ من ذكر شيئًا مما يعتقد أن يستدل له من كتاب الله وسنة رسوله، فإن أعرض عنهما لغيرهما فهو خاطئ مذنب متعرض لوعيد الله تبارك وتعالى.

(١) انظر: حقائق التفسير ٣١/١.

المطلب الثالث

مغالطات المعتزلة في آية الرؤية

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بالمعتزلة.

المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية وقدمته على النقل لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها: المعتزلة، والقدرية، والعدلية، وأهل العدل والتوحيد، والمقتصدة، والوعيدية، وقد انقسموا إلى فرق عديدة تختلف فيما بينها.

من أهم عقائدهم: أنهم توعدوا أهل الكبائر بالخلود في النار في الآخرة كالخوارج، واختلفوا عنهم بأنَّ الخوارج يطلقون لفظ التكفير على مرتكب الكبيرة، بينما المعتزلة تجعله في منزلة بين الإيمان والكفر.

وبنوا مذهبهم على خمسة أصول هي:

١. التوحيد: وفيه نفوا صفات الباري جل شأنه.

٢. العدل: وفيه نفي خلق الله لأفعال العباد.

٣. الوعد والوعيد: وفيه حكموا على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار.

٤. المنزلة بين المنزلتين: وفيه حكموا على مرتكب الكبيرة بأنه ليس بمؤمن ولا كافر.

٥. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وفيه تشريع للخروج عن الحاكم إذا خالف ما اعتقدوه.

واشتهروا بالقول بخلق القرآن، ونفي رؤية الباري تبارك وتعالى في الآخرة.

من شخصياتهم المشهورة: واصل ابن عطاء، وعمرو بن عبيد، وأحمد بن أبي دؤاد، والزمخشري صاحب الكشاف، وأبو عثمان الجاحظ، والقاضي عبد الجبار المعتزلي، وبشر المريسي، وغيرهم.(١)

المسألة الثانية: تفسير المعتزلة لآيات الرؤية.

أولًا: موقف أهل السنة والجماعة من رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة.

أجمع أهل السنة والجماعة على رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة وأنَّ ذلك ليس بممتنع.(٢)

واستدلوا لذلك بالأدلة التالية:

الدليل الأول: قول الله تعالى في سورة القيامة: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣}.

فالآية واضحة وصريحة في النظر إلى المولى الكريم سبحانه وتعالى، وأنها من نظر بمعنى عاين، وأنَّ ذلك من تمام نعمة الله على عباده المؤمنين، فهي تنظر إلى جانب الله تعالى نظرًا خاصًّا لا يشاركها فيه أحد ممن حرم من ذلك بسبب كفره.(٣)

الدليل الثاني: قول الله تعالى: {كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥}.

فالمقصود هنا هو نفي رؤية الكافرين لربهم عقابًا لهم على كفرهم وهذا من أعظم العذاب، ولوكانت الرؤية ممتنعة لم يكن لتخصيص الكافرين بالحجب مزية إذْ الكل يومئذ محجوب على هذا القول، وهذا باطل قطعًا لأنّه لا معنى للآية حينئذ.

---

(١) انظر: الموسوعة الميسرة ٦٤/١ وما بعدها.

(٢) انظر: تفسير ابن عطية ٣٣٠/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٠٧/١٩، التحرير والتنوير ٣٥٣/٢٩.

قال ابن كثير: قال الإمام أبو عبد الله الشافعي: وفي هذه الآية دليل على أن المؤمنين يرونه عز وجل يومئذ، وهذا الذي قاله الإمام الشافعي رحمه الله في غاية الحسن، وهو استدلال بمفهوم هذه الآية كما دل عليه منطوق قوله تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣}، وكما دلت على ذلك الأحاديث الصحاح المتواترة في رؤية المؤمنين ربهم عز وجل في الدار الآخرة رؤية بالأبصار في عرصات القيامة وفي روضات الجنات الفاخرة.(١)

الدليل الثالث: تواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ برؤية المؤمنين لربهم في الآخرة.

قال ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية: وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه ﷺ الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن... وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابيًا، ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها.(٢)

ومن هذه الأحاديث:

حديث أبي هريرة ﷺ: أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله ﷺ: هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟ قالوا:

(١) تفسير ابن كثير ٣٤٧/٨.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية ٢١٦ – ٢١٨ باختصار، وانظر في نقل تواتر أحاديث الرؤية: كتاب كتاب الرؤية للدارقطني كاملا، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم ٦٢٥/٢.

لا يا رسول الله، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا، قال فإنكم ترونه كذلك.(١)

وحديث أبي سعيد الخدري مثله في الصحيحين.(٢)

وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: كنا جلوسًا مع النبيﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: إنكم سترون ربكم عيانًا، كما ترون هذا، لا تضامون في رؤيته.(٣)

وحديث صهيب رضى الله عنه في صحيح مسلم قال: قال رسول اللهﷺ: إذا دخل أهل الجنة يقول الله عز وجل: تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنه وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم، ثم تلا هذه الآية: {لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ}.(٤)

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: { وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ} رقم (٧٤٣٧)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤيا رقم (٢٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: { وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ } رقم (٧٤٣٩)، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤيا رقم (٣٠٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: { وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ } رقم (٧٤٣٤)، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر رقم (٦٣٣).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى رقم (٢٩٧).

وحديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن.(١)

فالحاصل أنَّ الأحاديث بلغت حد التواتر بشهادة علماء الإسلام الأثبات، وقد ألف العلماء كتبًا في أحاديث الرؤية خاصة منهم: الإمام الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، والإمام ابن النحاس (ت: ٤١٧هـ)، والإمام البيهقي (ت: ٤٥٨هـ).

الدليل الرابع: الإجماع على رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة.

وقد نقل الإجماع جملة من العلماء منهم: ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وابن عطية وغيرهم.(٢)

ثانياً: موقف المعتزلة من رؤية الله تبارك وتعالى في الآخرة وتفسيرهم لآيات الرؤية.

يجمع المعتزلة -تبعًا للجهمية- على نفي إمكانية رؤية الله تبارك وتعالى في الدنيا والآخرة(٣)، ويستدلون على ذلك بحجج عقلية -إذ العقل عندهم مقدم عن النقل-، ومن ثم يحرفون كلام الله عن مواضعه، ويغالطون في تفسيره، ويناقضون أنفسهم، كل ذلك لأجل إثبات ما اعتقدوه.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى رقم (٢٩٦).

(٢) انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥١٢/٦، حادي الأرواح ٧١٣/٢، تفسير ابن عطية ٣٣٠/٢، شرح مسلم للنووي ٣٩٣/١.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ٤٥/١.

ولن أتعرض هنا لمناقشة أدلتهم العقلية وتفنيدها فقد ألفت في ذلك كتب ورسائل جامعية[١]، واشتملت كتب التفسير على رد كثير منها، وما يهم هنا استدلالهم بآيات الله على مذهبهم الباطل وبيان مغالطتهم في ذلك، فنقول وبالله التوفيق:

استدل المعتزلة على نفي الرؤية بعدة أدلة، ومنها:

١- قوله تعالى: {لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ }.[٢]

وجه الاستدلال عندهم: أنه نفى أن يدرك بالأبصار، والإدراك إذا قرن بالبصر أفاد ما تفيده رؤية البصر، وإذا أطلق فقد يستعمل بمعنى اللحوق، فيقال أدرك الغلام إذا بلغ وأدركت الثمرة إذا نضجت، وأدرك فلان إذا لحقه، وقال سبحانه: {حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ}[٣] يعني: لحقه الغرق، وقال سبحانه: {فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ }[٤] يعني لملحقون، وقد يقال عند الإطلاق: أدركت الحرارة والبرودة، وأدركت الصوت، وكل ذلك إنما يصح إذا لم يقرن بالبصر، ومتى قرن به زال الاحتمال عنه، فاختص بفائدة واحدة وهي الرؤية بالبصر، فإذا صح ذلك فيجب أن يكون: {لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ} في باب الدلالة على أنه

(١) منها رؤية الله وتحقيق الكلام فيها للدكتور/أحمد بن ناصر الحمد (رسالة ما جستير من جامعة الملك عبد العزيز – فرع مكة)، رؤية الله بين السلف والاعتزال لمريم عبدالرحمن زامل (رسالة ماجستير جامعية–من جامعة الملك عبد العزيز – فرع مكة).

(٢) الأنعام: ١٠٣.

(٣) يونس: ٩٠.

(٤) الشعراء: ٦١.

لا يرى بمنزلة قوله لو قال: لا تراه الأبصار، فثبت أنه نفى عن نفسه إدراك البصر فيتناول جميع الأبصار في جميع الأوقات.(١)

٢- استدلال عائشة رضي الله عنها بهذه الآية إنكارًا لقول من قال إنَّ رسول الله ﷺ رأى ربه ليلة المعراج في الحديث الذي رواه الشيخان من حديث مسروق: من حدثك أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت: {لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ}...الحديث، ولو لم تكن هذه الآية مفيدة للعموم بالنسبة إلى كل الأشخاص وكل الأحوال لما تم ذلك الاستدلال، وهي من أكثر الناس علمًا بلغة العرب.

٣- قوله تعالى: {وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ}(٢)

والدلالة عندهم من أوجه:

الوجه الأول: أنّ (لن) تفيد التأبيد، وإذا لم يره موسى لم يره غيره إجماعًا.

الوجه الثاني: أنّ الرؤية مستحيلة كاستحالة استقرار الجبل حال تحركه وهذا هو مفهوم قول القاضي عبدالجبار: علق الرؤية باستقرار الجبل فلا يخلو: إما أن يكون علقها باستقراره بعد تحركه وتدكدكه، أو علقها به حال تحركه، لا يجوز أن تكون الرؤية علقها باستقرار الجبل، لأن الجبل قد استقر ولم ير موسى ربه، فيجب أن يكون قد علق ذلك باستقرار الجبل بحال تحركه دالًا بذلك على أن الرؤية مستحيلة عليه، كاستحالة استقرار الجبل حال تحركه.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار ص ٢٣٣ وما بعدها.

(٢) الأعراف: ١٤٣.

الوجه الثالث: قول موسى: {سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ} فتنزيهه هو مما لا يجوز عليه وهي الرؤية، والتوبة كانت عن ذنب طلب الرؤية.

ثالثاً: مغالطتهم في الاستدلال.

فهذه أهم الأدلة التي استدلوا بها، وفيما يلي نبين مغالطاتهم في هذه الأدلة:

مغالطاتهم في الدليل الأول:

غالط المعتزلة هنا بزعمهم أنَّ الإدراك إذا اقترن مع البصر أفاد ما تفيده الرؤية، وبيان ذلك من أوجه:

الوجه الأول: أنَّ هذا خطأ لغة؛ لأنَّ الله سبحانه نفى الإدراك وهو معنى زائد على النظر والرؤية، فمعنى الإدراك: الإحاطة، وهذا المعنى منفي عن الله في الدنيا والآخرة، والدليل على ذلك قول الله تعالى: {فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ}[1]، فأخبر سبحانه أنه رأى بعضهم بعضًا ونفى الإدراك بقول موسى عليه السلام لهم: {قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ}.[2]

ولا شك في أنَّ ما نفاه الله تعالى غير الذي أثبته، فالإدراك غير الرؤية؛ فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب سبحانه يرى ولا يدرك؛ أي لا يحاط به.[3]

الوجه الثاني: لو افترضنا جدلا أنّ هذه الآية عامة فقد جاءت الآيات الأخرى الدالة على الرؤية في الآخرة مخصصة لهذا العموم كقوله تعالى: {وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ

---

(١) الشعراء: ٦١.

(٢) الشعراء: ٦٢.

(٣) انظر: الفصل في الملل لابن حزم ٢/٣، تفسير النسفي ٥٢٧/١، تفسير ابن جزي ٢٧١/١، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي ص ١٢٢، منهاج السنة النبوية ٣١٨/٢، حادي الأرواح ٦٢٠/٢.

﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، والخاص مقدم على العام، ولا تعارض أصلًا من حيث أنَّ الرؤية المنفية إما أن تكون في الدنيا، أو منفية عن أبصار الكافرين.

الوجه الثالث: لو افترضنا اللام للاستغراق في قوله: {لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ} فيكون العموم في الأشخاص لا في الأزمان، وهذا ما يقوله أهل السنة من أنّ الله لا يرى في الدنيا عمومًا، ولكنه يرى في الآخرة خصوصًا للمؤمنين.

مغالطتهم في الدليل الثاني:

استدلالهم بأن عائشة استدلت بالآية على نفي الرؤية، ومغالطتهم من وجهين:

الوجه الأول: أن عائشة رضي الله عنها استدلت بالآية على نفي رؤية النبي ﷺ لربه في الدنيا، ولم تنف رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة. وهم قد جعلوا من استدلالها طريقًا لنفي الرؤية في الدنيا والآخرة، وهذه مغالطة.

الوجه الثاني: أنَّ عائشة رضي الله عنها فهمت من السؤال الرؤية والإحاطة فنفت هذين الوصفين في الدنيا، واستدلالها بالآية لنفي الأمرين لأن لفظ الإدراك يشملهما، فحمل كلام عائشة على أحد الوصفين مغالطة.

مغالطتهم في الدليل الثالث:

غالط المعتزلة في الاستدلال بهذه الآية حيث أوردوا وجوهًا للاستدلال خاطئة، وبيان نقض تلك الوجوه على النحو التالي:

الوجه الأول: استدلالهم بأن (لن) تفيد التأبيد غير صحيح، وكلام أئمة اللغة على خلافه:

قال ابن مالك في الألفية:

ومن رأى النفي بلن مؤبدا ∴ فقوله اردد وسواه فاعضدا

قال في الشرح: ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بلن وهو الزمخشري في أنموذجه، وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو

اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها.(١)

وقال ابن هشام: (لن) وهي لنفي (سيفعل)، ولا تقضي تأبيدًا ولا تأكيدًا، خلافًا للزمخشري.(٢)

والأدلة على هذا من القرآن كثيرة ومنها قوله تعالى:{وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ}(٣) ثم حكى عنهم أنهم يتمنونه في النار في قوله تعالى: {وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ}.(٤)

فالقول بأنَّ (لن) تفيد التأبيد مغالطة لغوية قصد منها إثبات مذهب عقدي باطل، وإذْ ثبت أنَّ (لن) ليست للتأبيد فليس ثمت ما يمنع من الرؤية في الآخرة.

وعلى فرض اقتضائها التأبيد فيكون التأبيد مختصًا بالدنيا دون الأخرة بدلالة النصوص الأخرى.(٥)

الوجه الثاني: هو تحريف لكلام الله عن مقصده، ومبني على مقدمات باطلة، وذلك أنه زعم أن التعليق حال استقرار الجبل بعد حركته أو أثناءه، والأول ممتنع عنده لأن الجبل استقر ولم ير موسى ربه، وهذه مغالطة واضحة؛ لأنَّ التعليق كان باستقرار الجبل في مكانه وليس مطلق الاستقرار، ومن أين لهم أنَّ الجبل استقر مكانه، خاصة أنَّه جعله دكًّا فلم يعد مكانه، بل وعدم رؤية موسى لربه دلالة على أنه لم يستقر مكانه.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٣١.

(٢) أوضح المسالك ٤/١٣٦.

(٣) البقرة: ٩٥.

(٤) الزخرف: ٧٧.

(٥) انظر: أضواء البيان ٥/٢١٥.

أما قولهم أنه علق الرؤية باستقرار الجبل حال تحركه فلا معنى له إذ لو كان الأمر كذلك لما كان للتجلي للجبل معنى، وكان يكفي أن يقال: لن تستطيع رؤيتي كما أن الجبل لن يستقر حال تحركه، وتلك مسألة عقلية لا ينكرها موسى ولا تحتاج لدليل عظيم كتجلي الله للجبل.

فهذا -فضلًا عن أن يكون خطأً- فهو من التكلف الممقوت المنافي للذوق اللغوي السليم ومناف للفصاحة التي جاءت في القرآن في أعلى مراتبها.

الوجه الثالث: أما ما استدلوا به من أنَّ التنزيه في قول موسى عليه السلام: {سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ} هو مما لا يجوز عليه وهي الرؤية فهذه مغالطة أيضًا؛ لأنَّ التنزيه للباري ﷻ يكون في كل حال، ولا يرتبط ذلك بحال معينة وإلا فما وجه التنزيه في مثل قوله تعالى: {لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ}[1]، وقوله تعالى: {قَالُوا سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ}.[2]

فالتسبيح يكون في كل حال بدت فيه قدرة الله وعظمته ونعمته وحال التنزيه وحال التوبة وحال التعجب وغير ذلك من الأحوال، وهنا بدت قدرة الله وعظمته الحاملة للكليم موسى عليه السلام إطلاق التقديس لله سبحانه المفعم بالإيمان واليقين، فحمل هؤلاء المبتدعة التسبيح في الآية على تنزيهه سبحانه عن الرؤية حمل خاطئ وصرف للكلام عن وجهه تلبيسًا على الناس.

وكذلك زعمهم أنَّ التوبة كانت عن ذنب طلب الرؤية كلام متهافت، فلو كانت ذنبًا أو جهلًا لبينه الباري سبحانه له، انظر لفعله سبحانه مع نوح عندما قال: {رَبِّ

(١) الزخرف: ١٣.

(٢) القلم: ٢٩.

إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي وَإِنَّ وَعۡدَكَ ٱلۡحَقُّ وَأَنتَ أَحۡكَمُ ٱلۡحَٰكِمِينَ}[1] فبين له تعالى مباشرة ما جهله عليه السلام: {قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ}.[2]

وطلب التوبة هو ديدن الأنبياء، ولقد كان رسول الله ﷺ يستغفر الله ويتوب إليه في اليوم الواحد أكثر من سبعين مرة[3]، فليس طلب التوبة والاستغفار دلالة على حصول الذنب.

وهؤلاء المبتدعة قرروا عدم جواز الرؤية عقلًا، فهم بين أمرين: إما أنهم أكثر معرفة بالله تعالى من كليمه موسى عليه السلام؛ لأنَّ موسى حينئذ طلب ما لا يجوز عقلًا وهذا باطل قطعًا، وإما أن يكونوا قد أخطؤوا في ذلك فهم ملزمون بالرجوع عن مذهبهم الباطل.

وجملة المغالطات التي وقعت منهم في مسألة الرؤية يمكن حصرها في الآتي:

١- مخالفة قواعد التفسير، وتأويل النصوص المخالفة لمذهبهم، وعدم الجمع بين النصوص.

٢- مخالفة المتواتر من الأحاديث.

٣- مخالفة اللغة العربية، وتطويع قواعدها لمذهبهم الباطل.

٤- الادعاء بلسان الحال أنهم أعلم بالله تعالى من رسله.

٥- مخالفة العقل في جواز الرؤية.

---

(١) هود: ٤٥.

(٢) هود: ٤٦.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة رقم (٥٩٤٨).

قال ابن جرير: ولأهل هذه المقالة مسائل فيها تلبيس، كرهنا ذكرها وإطالة الكتاب بها وبالجواب عنها، إذ لم يكن قصدنا في كتابنا هذا قصدَ الكشف عن تمويهاتهم، بل قصدنا فيه البيان عن تأويل آي الفرقان، ولكنا ذكرنا القدرَ الذي ذكرنا ليعلم الناظرُ في كتابنا هذا أنهم لا يرجعون من قولهم إلا إلى ما لبَّس عليهم الشيطان مما يسهل على أهل الحق البيانُ عن فساده، وأنهم لا يرجعون في قولهم إلى آية من التنزيل محكمة، ولا رواية عن رسول الله ﷺ صحيحة ولا سقيمة، فهم في الظلمات يخبطون، وفي العمياء يتردّدون، نعوذ بالله من الحيرة والضلالة.(١)

(١) تفسير ابن جرير ٢٢/١٢.

الخاتمة

في هذه الخاتمة أود أن أبين أهم النتائج:

١- المغالطة في التفسير لها أسبابها وأبرزها الانتصار للمذهب، وخاصة المذاهب البدعية في العقيدة.

٢- المغالطات إما شرعية أو لغوية أو عقلية، وقد تجتمع كلها أو بعضها.

٣- يستخدم أهل البدع المغالطة للتغطية على مذهبهم الباطل لعدم ما يسنده من الشرع.

٤- أهل السنة أسلم الناس من المغالطات، وأكثر الناس جمعًا للأدلة والتوفيق بينها من غير غلو ولا تكلف.

٥- المغالطة غير الخطأ؛ فالمغالطة التعمد لإقرار الباطل غالبًا، والخطأ قد يقع ممن لا يقصده ولا يتعمده. فالأول من التفسير الخاطئ والثاني من الخطأ في التفسير، والخاطئ معاقب مأخوذ، والمخطئ غير مأخوذ كما قال القرطبي في تفسير قوله تعالى: {نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ}.(١)

٦- الفرق بين المغالط والمخطئ: أنَّ المغالط لا يرجع إلى الحق إن بُيِّنَ له، والمخطئ قد يرجع إلى الحق.

٧- يستخدم المغالط الجدل العقلي العقيم لرد نصوص الوحي الثابت، وربما كذب ما صح عن رسول الله ﷺ بحجة مخالفته للعقل، وهذا شأن الجهمية والمعتزلة وكل من قدم العقل على النقل.

(١) العلق: ١٦.

٨- البحث في هذا الباب مجال مفتوح للبـــاحثين فـــي مراحـــل الماجســـتير والدكتوراة للبحث بتوسع في مخالفات هذه الفرق وغيرها، وهو مما يقوي الملكة النقدية لديهم، ويعطيهم القدرة على رد الشبهات والدفاع عن دين الله.

المراجع والمصادر

القرآن الكريم .

١. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ.

٢. أصل الشيعة وأصولها، محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت: ١٣٧٣هـ)، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.(مرجع شيعي)

٣. أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (ت: ٣٢٩هـ)، منشورات الفجر ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ. (مرجع شيعي)

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، ١٤١٥هـ.

٥. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٦. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (ت: ١١١هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ. (مرجع شيعي)
٩. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ببيروت، ١٤٢٠هـ.
١٠. البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.
١١. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني (ت: ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٢. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر بتونس، ١٩٨٤هـ.
١٣. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١٤. التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
١٥. التَّصَوُّفُ المنشَأ وَالمَصَادر، إحسان إلهي ظهير الباكستاني (ت: ١٤٠٧هـ)، إدارة ترجمان السنة بلاهور، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٦. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، حققه مجموعة من المحققين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٧. التَّفْسِيرُ البَسِيْط، علي بن أحمد الواحدي (ت: ٤٦٨هـ)، حققه مجموعة من المحققين، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
١٨. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ه.
١٩. تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.
٢٠. التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
٢١. تفسير الماتريدي، محمد بن محمد الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
٢٢. التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة بالقاهرة.
٢٣. تقريب التهذيب، محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بسوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٢٤. جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ
٢٥. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ.

٢٦. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن القيم (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: رائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٢٧. حقائق التفسير، محمد بن الحسين بن موسى السلمي (ت: ٤١٢هـ)، تحقيق: سيد عمران، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢١هـ.
٢٨. رؤية الله، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار بالأردن، ١٤١١هـ.
٢٩. زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٠. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ)، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى
٣١. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق:إبراهيم عطوة عوض،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
٣٢. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
٣٣. السيوف المشرقة ومختصر الصواقع المحرقة، أبو المعالي محمود شكري الألوسي (ت: ١٣٤٢هـ)، تحقيق: د. مجيد الخليفة، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣٤. شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد (ت: ٤١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.
٣٥. شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن عليّ ابن أبي العز (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧هـ.
٣٦. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى.
٣٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ.
٣٨. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٣٩. صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه.
٤٠. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ببيروت.
٤١. الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٢. طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
٤٣. طبقات المفسرين العشرين، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٤٤. طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي الداوودي (ت: ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت.
٤٥. العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، محمد بن أحمد المكي (ت: ٨٣٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٤٦. عوارف المعارف، عبد القاهر بن عبد الله السهروردي (ت: ٦٣٢هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٤٧. الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان بدمشق، ١٤٠٥هـ.
٤٨. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة.
٤٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٥٠. فصوص الحكم، محيي الدين بن عربي (ت: ٦٣٨هـ)، تعليق: أبو العلا عفيفي، دار الكتاب العربي ببيروت.

٥١. فصول في أصول التفسير، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.
٥٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود بن عمرو الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
٥٣. لباب التأويل في معاني التنزيل، علي بن محمد المعروف بالخازن (ت: ٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٥٤. اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٥٥. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٥٦. مباحث في علوم القرآن، مناع بن خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
٥٧. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ١٤١٦هـ.
٥٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٥٩. المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
٦٠. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية ببيروت والدار النموذجية بصيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ.
٦١. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبد الله بن أحمد النسفي (ت: ٧١٠هـ)، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
٦٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ه.
٦٣. مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم الحمد، دار بن خزيمة، الطبعة الأولى.
٦٤. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
٦٥. مفاتيح الغيب، محمد بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
٦٦. مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دار مكتبة الحياة ببيروت، ١٤٩٠هـ.
٦٧. الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ)، مؤسسة الحلبي.

٦٨. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
٦٩. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٧٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٧١. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.
٧٢. الموضوعات، عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.
٧٣. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٢٦٥
المبحث الأول: الجانب النظري	١٣٦٨ : ١٣٧٥
المطلب الأول: تعريف التفسير وأقسامه	١٣٦٨
المطلب الثاني: تعريف المغالطة وأقسامها ودوافعها	١٣٧٣
المبحث الثاني: الجانب التطبيقي	١٣٧٦ : ١٤١٣
المطلب الأول: مغالطة الشيعة في آية الولاية	١٣٧٦
المطلب الثاني: مغالطات بعض الصوفية في تفسير البسملة	١٣٨٩
المطلب الثالث: مغالطات المعتزلة في آية الرؤية	١٤٠١
الخاتمة	١٤١٤
فهرس المراجع والمصادر	١٤١٦
فهرس الموضوعات	١٤٢٥